دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	من أجل تحديد إطار نظري لموضوع العولمة: العولمة والمجال الحيوي الألماني
المصدر:	مجلة العلوم التربوية والنفسية
الناشر:	الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية
المؤلف الرئيسي:	محمد، سعد جاسم
المجلد/العدد:	ع124
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الصفحات:	375 - 398
رقم MD:	1078964
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	العولمة الثقافية، الجغرافية السياسية، التكتلات الاقتصادية، الثقافة الألمانية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1078964

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

من أجل تحديد اطار نظري لموضوع العولمة

((العولمة والمجال الحيوي الالماني))

م.د. سعد جاسم محمد

كلية المأمون الجامعة

قسم الجغرافية

من أجل تحديد اطار نظري لموضوع العولمة ((العولمة والمجال الحيوي الالماني))

م.د. سعد جاسم محمد

المستخلص

اذا كان المجال الحيوي الالماني ميداناً لتحقيق اهداف ومصالح عنصرية وحدوده هي حدود تلك المصالح ولكن على الارض ، فان العولمة هي اخراج مبتكر للنظام العالمي الجديد والتي اخذت بمبدأ حدود المصالح . واذا كان للمجال الحيوي مستوى واحد من فهم المصالح ، فان للعولمة مستويات عديدة للمجال : فهناك مجال حيوي نفسي ومجال اعتباري وآخر قيمّي وآخر اقتصادي او سياسي ومجال فكري ومجال علمي وثقافي او اجتماعي ... الخ ، وتتداخل هذه الحالات في منطقة القلب للتحرك منه نحو الخارج حيث حدود المصالح السديمية .

وبناء على ذلك فالمجال الحيوي العولمي ، هو مجال افتراضي في اسسه النظرية، وهو مجال ارضي حيثما تكون العولمة قاعدة لتعميق المفاهيم الخاصة بتقسيم العالم والذي اصبح بموجب هذا التطور قانون البقاء للقوى المتحكمة بالمصير العالمي .

وعلى كل حال ، فان العالم ، ليس بيادق شطرنج يلعبها اللاعبيين الكبار ، فقد تلم هذه البيادق اطرافها وتصبح اكثر قدرة على تحديد مستقبلها ... وبضوء ذلك فان فكرة المجال الحيوي العولمي ، من زاوية المفاهيم الغربية والامريكية ، ستنتهي بعالم اكثر توازناً واعتدالاً بفهم المصالح والعلاقات بين شعوب العالم ، علاقات حوار الحضارات والمستقبل الاكثر اماناً للانسانية.

Abstract

The Germany vital space is field to achieve racism interest and on earth.

While vital space has one level to understanding interests , the Globalization have more than one level of vital space such as psychology, values , economic , political ,ideology, sociology , scientific and cultural vital space .

Space interests are intermingling in center and moved from it to outside to cover its fogy interests.

There for the concept of vital space from the prospective of western and American will create world more stable more moderate but through dialogue among civilizations.

مقدمـــــة

تعد العولمة ظاهرة كونية ، حيث شهد العالم منذ نهاية الاربعينيات من القرن الماضي تحولات سياسية واقتصادية واسعة النطاق ، تمثلت في قيام تكتلات واحلاف سياسية وعسكرية وتكتلات اقتصادية كبيرة , وذلك نتيجة طبيعية للحربين العالميتين الاولى والثانية , ثم قيام الحرب الباردة بين المعسكرين الرئيسيين الشرقي والغربي , ثم سقوط الاتحاد السوفيتي ، وتحطيم جدار برلين الشهير وتوحيد الالمانيتين عام ١٩٨٩ م . ثم جاءت احداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ م .

وقد حظي موضوع العولمة باهتمام غالبية المفكرين في كافة دول العالم ، على اختلاف مستويات تطورها ، وذلك في ضوء الانعكاسات الكبيرة لهذه الظاهرة على مختلف المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لهذا الدول.

وتزايد الاهتمام بالعولمة في ضوء الدور المتناهي للعلاقات الدولية التي اعادت ترتيب الاولويات الايديولوجية والاقتصادية والثقافية للدول .

وقد تزايد الاهتمام بالعراق والوطن العربي وبخاصة في تسعينات القرن الماضي وما تلاه ، بظاهرة العولمة [١] بعد ان امضت مراكز الابحاث العربية سنوات عديدة في دراسة هذه الظاهرة ، فصدر العديد من الدراسات والابحاث ، يدافع عنها

البعض ، وينتقدها البعض الآخر ... فمنهم من يراها تطوراً ايجابياً ، سيما وأنها تبشر بوعود مشرقة للجميع ، وان العالم قد تحول الى ((قرية كونية)) صغيرة تزول فيها جميع الحواجز والحدود ، بينما ينظر آخرون الى العولمة باعتبارها مصدراً للضغط والتهديد ، وتحكم الاقوياء برقاب الضعفاء.

ونحاول هنا ان نتلمس طريقاً ثالثاً بالنقد الموضوعي لظاهرة العولمة وتحليل بعض تجلياتها التي ظهرت في السنوات الاخيرة ، بحيث نكشف سلبيات وايجابيات العولمة وربطها بالمفاهيم والتطبيقات التي سادت العالم في ثلاثينيات واربعينيات القرن الماضي ، بهدف تحديد موقفنا فيها ، وما ينبغي من سلوك سياسي ومواقف فكرية ومجتمعية لغرض تمتين جبهة المواجهة .

فما المقصود بالعولمة ؟ وكيف تكونت هذه الظاهرة وتطورت ؟ وماهي ملامحها الاساسية ؟ وماهي الابعاد التي تأخذها في محيط العلاقات الدولية ؟ وماهي جوانب الاقتراب والافتراق من مفهوم المجال الحيوي الالماني .

مفهوم العولمة

ثمة اشكالية يواجهها كل باحث عند تعريف العولمة تتعلق بالتباين ، وعدم وجود تعريف متفق عليه بين الباحثين . والحقيقية ان اغلب المحاولات لبيان مفهوم العولمة لم تبلغ مبتغاها بعد , فالبعض من تلك المحاولات اقتصرت على وصف هذه الظاهرة على انها عملية أمركة العالم ، اي نشر الثقافة الامريكية بحيث تغلب على الثقافات المجتمعية الاخرى[٢] . ويراها البعض الآخر على انها الوجه الآخر للهيمنة الامبريالية الاستعمارية على العالم[٣] ، وثمة من ينظر اليها بمنظور اوسع ، مفاده ان العولمة تمثل عملية رسملة العالم ، اي نشر مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي وفرضه على عامة الاساليب الاقتصادية التي تتبعها المجتمعات الاخرى (العولمة الاقتصادية)[٤] ، في حين يذهب فريق ثالث للقول : بان العولمة ظاهرة بالمجتمعات الانسانية قاطبة ، تتجه بها نحو التجانس الثقافي ، وتكوّن الشخصية العالمية ذات الطابع الانفتاحي على ما حولها من ثقافات (العولمة الثقافية)[٥] . ويعوّل انصار

هذا الفريق على جملة التطورات الهائلة الجارية في قطاع الاتصالات والمواصلات بين المجتمعات الانسانية المختلفة ، والتي اسهمت بشكل كبير في نشر ثقافات المجتمعات وبخاصة المتقدمة .

هذا من جهة تباين المفكرين من حيث اتساع او ضيق نظرتهم للعولمة ، ومن جهة ثانية ، يبدو الاختلاف في المؤشرات الكمية والكيفية والتي تنم عن الدخول في عصر العولمة ... فنجد الاقتصاديين يرون ان الشركات والمصارف العملاقة متعددة الجنسية ، والهادفة الى الربح الفاحش ، هي من ابرز المؤشرات على هذا العصر الجديد ، في حين يرى السياسيون ، ان ظاهرة ضعف نظام الدولة القومية بالعالم وانتشار التيارات المطالبة بالحرية والديمقراطية ، هي المؤشر الحقيقي على عصر العولمة[٦]. اما الاجتماعيون فنجدهم يركزون على عمليات التجانس الثقافي المتوقع حدوثها بين اقطار العالم[٧]. وتبلور الشخصية العالمية ، وتمركز مصادر القوة في الجوانب الاقتصادية والمالية ، معتبرين ذلك من مؤشرات عصر العولمة ، هذا ويذهب الاعلاميون للتأكيد على ان التطور في وسائل الاتصال والاعلام بوجه الخصوص ، هي من دواعي الدخول في عصر المعلومات .

ومع ذلك فالعولمة في مقامها الاول اقتصادية ثم سياسية ، ويتبع ذلك ما يقع في دوائر تأثيرها من النواحي الاجتماعية والثقافية .

وتمتد العولمة لتكون عملية تحكم وسيطرة ووضع قوانين وروابط مع ازاحة اسوار وحواجز مادية وقيمية واعتبارية .

إن النمو الاقتصادي الهائل للدول الصناعية المتقدمة ، وحاجتها الى اسواق خارجية ، جعل حدودها الاقتصادية تمتد الى ربط مجموعة من العلاقات مع دول نامية ، وقد دخلت بالتأثير في هوية الدول الاخرى الا انها حافظت على هويتها.

وتستخدم العولمة للاشارة الى : تكوين القرية العالمية ، اي تحول العالم الكبير الى ما يشبه القرية لتقارب الصلات بين الاجزاء المختلفة من العالم ، مع ازدياد سهولة انتقال الافراد تحت مظلة التفاهم المتبادل بين سكان الارض.

كما تسعى الى خلق وحدة ومنظومة متكاملة ، في حين تدافع الهوية عن التنوع والتعدد ... كما نجد العولمة تهدف الى القضاء على الحدود والخصوصيات المختلفة ، بينما الهوية تسعى الى الاعتراف بعالم الاختلاف وترفض الذوبان . وباختصار ، فالعولمة تبحث عن العام والشامل ، بينما الهوية هي انتقال من العام الى الخاص ومن الشامل الى المحدد.

وقد تبين وبما لايقبل الشك – دور اليهود في التمهيد لهذا المفهوم والترويج له ... فمن خلال دراسة الوثائق اليهودية ظهر دور اليهودية العالمية في صناعة الاحداث ، أو في استغلالها لصالح مخططاتهم التي تستهدف السيطرة على العالم كله من خلال تأسيس جمهورية ديمقراطية عالمية ... اذ ان من اهداف الحركة الماسونية التي اسسها ويديرها اليهود ، اقامة دولة عالمية لادينية وقد نص على ذلك المؤتمر الماسوني العالمي المنعقد في باريس عام ١٩٠٠م.

ومن المعلوم ان اليهود وضعوا مخططاتهم للسيطرة على العالم فيما يسمى ((بروتوكولات حكماء صهيون)) ومن يدرس هذه البروتوكولات يستطيع ان يعقد مقارنة بين ما تتضمنه هذه البروتوكولات ، وما يسود العالم الآن من أوضاع سياسية واقتصادية . فكل وسائل العولمة قد نصّت عليها البروتوكولات الاربع والعشرين التي اكدت على حكم العالم وجعله خاضعاً لحكومة واحدة ، فما النشاط الاقتصادي والتحكم في حركة التجارة الدولية وايجاد ازمات اقتصادية عالمية الا نضح′ يسير مما خطط في الدهاليز المظلمة لمريدي هذا المشروع ... ومن هنا لابد من استغلال النشاط الاقتصادي والصناعي والتجاري واتاحه الحرية لرأس المال لكي يصل الى مرحلة سيادة الاحتكار في كل مجالات التجارة والصناعة ، وتخريب اقتصاديات الشعوب عن طريق المضاربة والقروض وزيادة الاسعار للسلع الاساسية الضرورية وصناعة الرأي العام لصالح اليهود.

أما المجال الحيوي فهو مجال ارضي جغرافي ، ابتكره الفكر الجغرافي في العهد النازي الالماني ، منطلقين من فكرة حدود الأمن للدولة الالمانية في عهد

ادولف هتلر[٨*] ... فحدود الامن حدود مطاطة ولاوجود عملي لها الا في اذهان مخططي هذه النظريـــة . وبموجب هـذه الفكرة التوسيعية اشعلت المانية حرباً كونية (ثانية) حصدت الاخضر واليابس على مستوى اوربا والعالم.

العولمة والمجال الحيوي الالماني

العولمة عالم سديمي لا وجود مادي له الا عند فكر المتلقي ، وعندما تتلاشى الحدود يبقى الفكر يعوم في محيط مترام لا نهاية له . وهكذا يجد المتلقي نفسه في اطار منظومة هائلة من الافكار ومخرجات السلوك يصعب معها تحديد موقفه النهائي منها ... فالعالم الذي انتهى اليه عالم اعتباري ، يقدم كل شيء على طبق اهداف وغايات مريديه وصانعيه ، فيختلط لديه ميزان المعقول واللامعقول ، المحلل والمحرم، الصح والخطأ ، التقدم والتراجع .

وهكذا فالعالم الهلامي للعولمة ، عالم يفتقد الجذور ويصعب معه فهم حقائق الوجود ، عالم يسوده التشويش ويكتنفه الغموض ، فالعولمة بهذا المعنى لامحدد اخلاقي لها فهي مطاطة ومرنة بقدر مرونه ومطاطية وغموض مخرجاتها النهائية . وغموضها لايعني حدود فهمها ، وانما الجزء الذي يشكل اهداف اساسية لعولمة افكار الناس وضعضعه اسس بنائهم القيمي والروحي والمادي[٣].

من هذا الباب الخرافي ، دخل مريدو النظام العالمي الجديد ، ليؤسسوا تصوراً مستقبلياً لعالم متغير يؤازرهم في ذلك نظام الكتروني يعرض الغث والسمين والصالح وغير الصالح . وهكذا جرى التشويش على كل انظمة الفكر بالعالم وتهيأ للفرد تصور جديد لحدود الاخلاق تصور تضاءلت عنده حدود القيم واضحى الانسان في اتون حلم لم يعهده من قبل .

وبالضد من ذلك ، فللعولمة مخرجاتها الايجابية ، فهي عالم تصوري مليء بكل ما يفيد حياة الناس وانماط سلوكهم . وما على الفرد الا ان يبدأ مشواره هنا كمراقب وناقد ومتابع ... وتبقى كرة (الصح والخطأ ، المعقول واللامعقول) رهن بما لديه من معرفة وتحصين وتمييز.

واذا ما انتقلنا الى موضوعنا فسنجد ان هناك ارتباطاً عضوياً بين العولمة ، كما قدمناها ، ونظرية المجال الحيوي الالماني ... فحدود الفكر والتحصين في مجال العولمة هي حدود المنفعة وحماية المصالح وقد تتسع او تضيق طبقاً لمتطلبات ومستوجبات الدفاع عنها ... ولانها خلاصة لعلميات النهب المنظم للثروات والامكانات ، فانها في نفس الوقت خطوط الدفاع الاولى عن المصالح الاستراتيجية والجيوستراتيجية بابعادها الاقليمية والدولية ... اي انها باختصار (مجال حيوي عولمي) وحيث لا قيمة للأرض هنا ، فأن المجال هو مجال مجازي يهدف الى التغيير السلبي والايجابي بكل الاتجاهات . فاذا كان المجال الحيوي الالماني ميداناً لتحقيق اهداف ومصالح عنصرية وحدوده هي حدود تلك المصالح ولكن على الارض، فان العولمة هي اخراج مبتكر للنظام العالمي الجديد والتي أخذت بمبدأ حدود المصالح ، فحيثما تتحقق حدود المصالح المستهدفة يتحقق العبور الى حدود جديدة . وهكذا حتى تتكامل جوانب الاستلاب الكامل للشخصية الفردية والجمعية .. واذا كان للمجال الحيوي الالماني مستوى واحد من فهم المصالح ، فان للعولمة مستويات عديدة للمجال: فهناك مجال حيوي نفسي ومجال اعتباري وآخر قيّمي وآخر اقتصادي او سياسي ومجال فكري ومجال علمي وثقافي ...الخ . وتتداخل هذه المجالات في منطقة القلب للتحرك منه نحو الخارج حيث حدود المصالح السديمية (انظر الشكل ١)

العالم اذن ، يعيش في اطار دوائر صراع وتقسيم نفوذ لاتبدو واضحة تماماً الا للمتخصصين والضالعين بالسياسة الدولية . وعولمة الافكار والعادات والتقاليد وتراث الشعوب وانجازاتها وتضييع خصوصياتها ، هي في اولوية منهج العولمة.

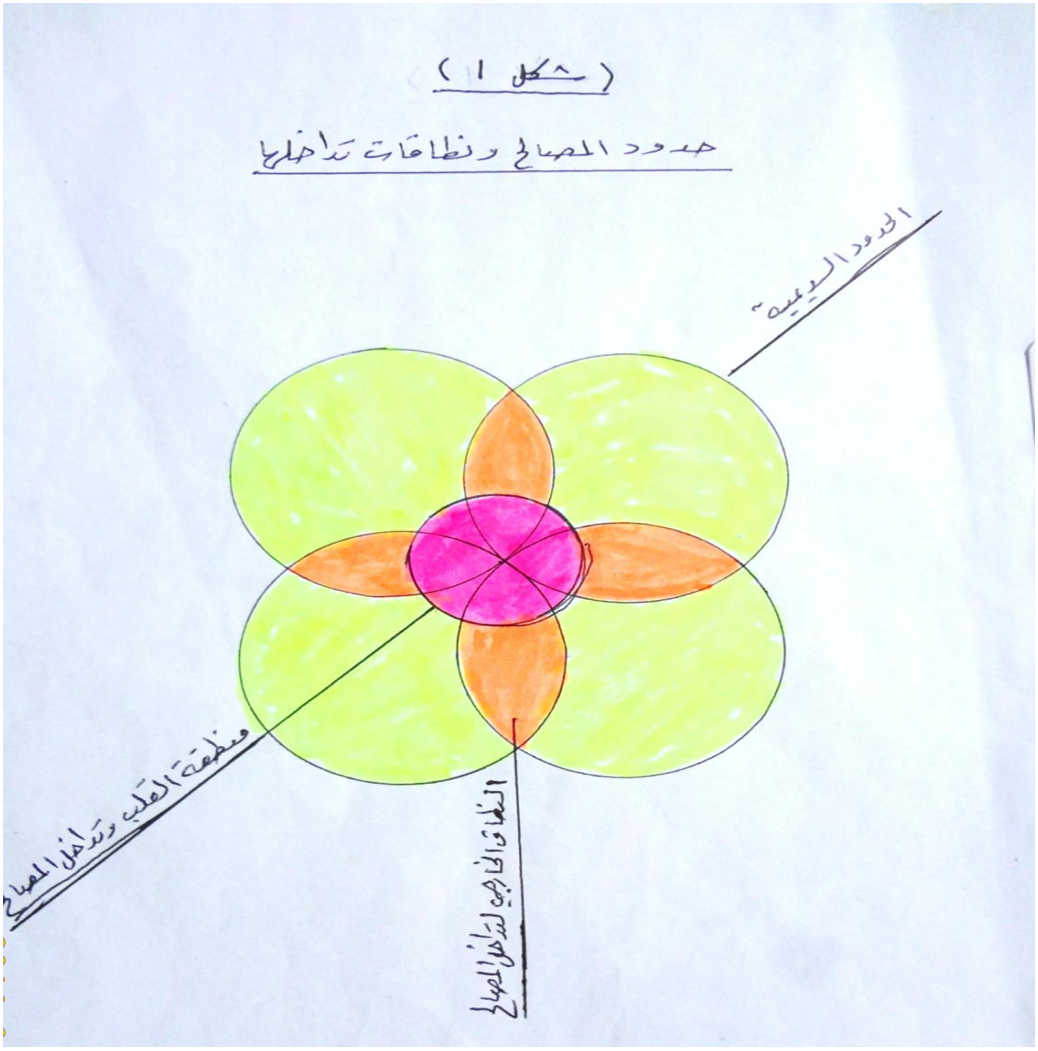

وفي ضوء هذه الحقيقية ، فان الاستقلال الكامل خرافة ، والعالم كله في اطار مناطق تقسيم نفوذ بين القوى الكبرى شئنا ام ابينا . فهو يمنح لضرورات ستراتيجية ولوجستيه لتلك القوى .

فمناطق تقسيم النفوذ هي امتداد عولمي للمجال الحيوي لهذه القوى ، ولاحدود قاطعة لها فهي تتقدم وتتراجع طبقاً لتقدم وتراجع المصالح الحيوية لهذه القوى

وبالنتيجة يظهر عندنا المجال الحيوي متجسداً بالعولمة ... فقد نالت فكرة المجال الحيوي وتيار العولمة ما نالوا من اتهامات من قبل الباحثين والمتخصصين بحكم المنهج الالماني الهتلري النازي قبل الحرب العالمية الثانية واثناءها ، كما ان ما تضمنه فضاء العولمة من استلاب لمنهج الاستقلالية وتغييب للخصوصيات الوطنية والقومية والتاريخية للشعوب ، دليل على ان المستفيد من فكرة العولمة وفضائها هي ذات القوى التي تتحكم بمصير العالم ومستقبله ، وان شعوب العالم هي الخاسرة الوحيدة على الرغم من التقدم الظاهري الذي حققه بعضها ، وهو تقدم لايخرج عما تم وضعه من حدود صارمة له.

العولمة السياسية والمجال الحيوي الالماني

على الرغم من ان العولمة اقتصادية في مطالبها واهدافها ، الا ان ابعادها السياسية لايمكن التغاضي عنها ... فالعولمة في نهاية المطاف سياسية ، وهي مظلة واقية للصراعات الاقتصادية الاقليمية والعالمية ... وهكذا تكون ظهير لهذا النوع من الصراعات ... وعلى الرغم من انها اشكالية لا حدود أرضية واضحة لها، الا ان نتائجها على المستوى الحركي (اللوجستي) تنتهي في بوتقة المفاهيم الارضية ... فما يريده الساسة الكبار بالنتيجة ، التقسيم الارضي لمناطق النفوذ على مستوى العالم واقاليمه ... وحيثما اصبح التقسيم القائم على الصراع من اجل مناطق النفوذ بمفاهيمه السابقة صعب في اطار المفاهيم الجديدة للحداثة ونزوع شعوب العالم نحو الحرية والتحرر والتقدم ودخول عصر التنمية الشاملة والعميقة ، لذلك كانت العولمة ومفاهيمها كفـــيلة باخـــــراج هذا الصـــــراع الى دائرة اوسـع ، حـيث

تكون الهيمنة والتأثير الفكري والثقافي والاعلامي ، السبيل المناسب للوصول الى مجالات ارضية هي في حقيقة الامر مناطق نفوذ ولكن بلبوس جديد.

وبناء على ذلك ، وجدنا ان منطوق النظرية التي افترضناها لتوضيح اشكالية العلاقة بين العولمة والمجال الحيوي الالماني ، تنطلق من البعد الارضي الجغرافي

وتهبط بالعولمة حيثما تكون اساساً مبتكراً لستراتيجيات الدول ذات العلاقة بالصراع الدولي في صورته الجديدة.

وبناء على ذلك ، فالمجال الحيوي العولمي هو مجال افتراضي " كما سبق وقدمنا " في اسسه النظرية ، وهو مجال ارضي حيثما تكون العولمة قاعدة لتعميق المفاهيم الخاصة بتقسيم العالم والذي اصبح بموجب هذا التطور ، قانون البقاء لهذه القوى .

فمنطقة القلب التي تضمنها (الشكل ١) ، هي نطاق مادي لتداخل المصالح، وهو نطاق تحاول القوى الكبرى من خلاله ، استعراض كل ما عندها من وسائل ومصادر قوة ... وهي منطقة شديدة الحساسية وتغلب عليها النواحي النفسية والحرب الاعلامية ولا يبدو فيها اثر واضح لتكتيكات السياسة . فالوضوح هنا في اهداف المتصارعين ، لا يسمح باي تغيير في التكتيكات ولا حتى في الستراتيجيات المرحلية ... وبدلاً من ان يأخذ الصراع هنا بعداً مادياً في مجال تحريك الجيوش ووسائل الحرب الضاربة ، فانه يتجه الى مزيد من التأثير في اقتصاديات البلدان وفي مناهجها السياسية والثقافية فالهيمنة هنا تأتي من سقوف الستراتيجيات السياسية وتنعكس عولمياً بالتأثير وتحديد انطقة الهيمنة ... وهكذا فان عنف المواجهة في منطقة القلب تزداد حيثما يشتد مستوى التهديد ، وقد ترتقي الى مستوى حرب كونية جديدة.

وطبقاً لذلك فمن يحرز اكبر سيطرة على هذا القلب الافتراضي ، فان السيطرة على منطقة الاطراف الخارجية ستكون مضمونة له يحكم عوامل التأثير العولمي . وتستخدم الدول لغرض ذلك ارفع ما تمتلكه من تكنلوجيات اعلامية ونفسية ودعائية[٩*].

فما الذي يميز هذا النطاق في حدود مجاله العولمي ؟ :-

١. اتسامة بالمرونة والتمدد طبقاً للأهداف المرحلية للاطراف المعينة بالصراع ، وحيث لايكون تصادم المصالح هناك قائماً على اساس جوهر ستراتيجيات تلك الاطراف ، فان ما يميزها هنا قبولها بأستخدام بعض التكتيكات بما تقرره اهدافها

الآنية على المستويات الاقليمية ... ومع ذلك فالوضوح في الاهداف الستراتيجية ، في حدود فهم تلك التكتيكات ، قد يأخذ في مجال العلاقات الدولية طابعاً اكثر جديه ، وقد تنتقل المواجهة السياسية والاعلامية والنفسية الى مستوى عملياتي (حرب) ... كما حصل في حادثة شبه جزيرة القرم الاخيرة عندما تحرك الروس لاحتواء الاوضاع في اوكرانيا ، وتلقاها الغرب والولايات المتحدة الامريكية بفرض المزيد من القيود في علاقاتها الاقتصادية مع روسيا.

٢. ان احتماليات قيام صراع بين القوى الكبرى في حدود هذا النطاق ، لا يتعدى جانب الحروب الاقليمية وربما الاعلامية ، ولايمكن ان ينتقل الى دائرة الحرب الكونية الا اذا اصبح تأثيره اقوى واشد على ستراتيجياتها وحدود مصالحها في منطقة القلب .

وعندما لايكون هناك مايبرر التصادم والصراع بين القوى الكبرى ، وهو افتراض قائم بحكم عظم التدمير الذي سيصيب البشرية مع اندلاع أي حرب كونية جديدة، فاننا ننتقل الى مستوى آخر من حدود المصالح وهو ما يمكن ان نصطلح عليه بالمجال الحيوي العولمي السديمي ، حيث يكون الصراع في أخف مستوياته مع تزايد فهم الاطراف الدولية الكبرى لبعضها في المضمارين الاقتصادي والسياسي ... ولذلك نجد ان القدرة على ابداء المزيد من المرونة هنا عالية كما ان التمدد بالاهداف والتكتيكات يصل الى درجة مما لايسمح معه باندلاع الحروب .

ومع ذلك ، فالحدود السديمية هي حدود هلامية ، لاتمتلك من الوضوح الذي امتلكته منطقة القلب والاطراف ، كما ان الغايات النهائية لسياسات الدول الكبرى يكتنفها المزيد من الغموض فيما يتعلق باهدافها النهائية ... وهنا نتوقع ان تزداد قدرة العمل التجسسي الذي يكون صمام أمان للمحافظة على نوع من التوازن لنوايا هذه القوى باتجاه بعضها وفيما يتصل بمفاهيم الهيمنة .

وعموماً فهذا النوع من حدود المصالح يعكس رغبات الاطراف والقوى الكبرى في صياغة مستقبل العلاقات الدولية وماهي حصة كل طرف من هذه الاطراف ودورها اللاحق ومستواه في ذلك الصراع مما ينعكس على السيكولوجية السياسية لهذه القوى . فالعولمة هي أولا واخيراً ميدان واسع لتحقيق مصالح واهداف القوى الكبرى بالعالم ...

وان دول العالم الاقل شأناً في تقرير السياسة الدولية ، هي الخاسر الاكبر من العولمة وابعادها ومظاهرها رغم ما تتضمنه من ايجابيات وأن عليها ان تعي وبشكل جيد ان استثمار ميزات العولمة وايجابياتها والتي من اهمها التطور المتحقق في مجال التكنولوجيا (تصنيع ، اعلام ، اتصال ، استخدام الطاقة ... الخ) يتطلب منها التصدي لمضاعفاتها وتيارها المتمثل فيما يصطلح عليه ((بالفضاء الجغرافي والمجال الحيوي)) ، والتي تفترض في ضرورة تكتل الدول القزمية ذات المجال الجغرافي المتقارب في مجال حيوي يلائمها تجنباً لارادات الدول العظمى والاتحادات الكبرى ... وهذا ما يضمن لها مكانتها بين الدول والتكتلات الاخرى القائمة في الغالب على اساس من المصلحة والتبادل الاقتصادي والتجاري .

العولمة والمجال الحيوي طبقاً لآليات التغيير

لكل متغيّر من متغيرات العولمة آليات وأساليب ، تختلف في الحيثيات ولكنها تلتقي في الاهداف والنتائج ... وسواء اكان المتغيّر اقتصادي او سياسي او اجتماعي او ثقافي او تكنولوجي ، فان النتيجة واحدة وهي تهيئة العالم لمرحلة اقتصادية جديدة ، مرحلة تتخذ سمات ووجوه عديدة مثل : انفتاح كل ماهو محلي على العالم الخارجي ، الغاء التمركز الصناعي والمالي نتيجة القدرة الهائلة في الحركة ، تغييرات نمطية سريعة في الانتاج والاستهلاك وحتى الاستثمار ، زيادة ارتباط الهوامش بالمحاور ، الغاء دور الحكومات في الداخل والخارج ولو بنسب متفاوته ، ربط الاقتصاديات الوطنية بصالح الشركات الكبرى ، واستخدام فائق للاتصالات الحديثة لاتمام الصفقات الاقتصادية[١٠] كل ذلك يتم جنباً الى جنب اضعاف قدرة الدولة الوطنية في ادارة الاقتصاد المحلي ... فمما لا شك فيه ان واحدة من اهم سمات العولمة ، هي التقطيع المستمر لدور الدولة وقدرتها على ادارة الاقتصاد وفسح المجال للقطاع الخاص في ادارته ... وهكذا تضعف سلطتها باتخاذ القرار الاقتصادي ليحولها الى ادارة الاقتصاد العالمي ممثلة بالمؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسية ، فوق

القومية والتي تتحكم بنسيج الانتاج والتبادل مثلما تذهب بالتوسع الى حد اعجاز اي سوق في العالم عن حفظ الحد الادنى الرمزي من سيادته[١١].

وهكذا وجدنا العالم ، وكما يؤكد برهان غليون[١٢] في معرض وصفه للحالة التي يعيشها العالم اليوم ، بصدد الانتقال من نظام علاقات دولية امبريالية ، الى نظام علاقات دولية قائم على هيمنة عالمية ، وتكوين مناطق اقتصادية ديناميكية تنتعش في ظل مناخ تجاري مفتوح[*].

وبالنتيجة فالعولمة الاقتصادية نشأت من رحم الامبريالية ، باعتبارها الحلقة الاخيرة من الحلقات التطورية الرأسمالية[١٣].

والعولمة بهذا المنطق دخلت في اطار مفاهيم الحلقة التصورية الثانية للمجال الحيوي وهو النطاق الخارجي لتداخل المصالح ((راجع الشكل ١)) .فالعالم هنا ينتقل من اسر الارتباط بالدولة القومية واطرها ، الى اطار عالمي خارجي تتداخل فيه مصالح الدول ومناهجها ورغباتها .

وفي كل مرحلة من مراحل التغيير تأخذ العولمة ، ابعاداً محددة في علاقتها بالمجال . وهي بهذه المرحلة ((فوق القومية)) تكون قد هيمنت على الجغرافية العالمية . وتكون التفاهمات عبر هذه الحدود مفهومة على قاعدة المصالح الجيوستراتيجية ... وهنا تأخذ العلاقات الدولية بحكم ((حجم المصالح)) طابعاً اكثر جدية في مواجهة احتمالات انتقال هذا المستوى من العلاقات ، الى مستوى عملياتي ((حرب)).

ومما هو جدير بالملاحظة ، ان حدود المصالح في هذه المرحلة التصارعية ، حدود متغيرة ، طبقاً لتغيّر مستوى المصالح والتهديد وما يطرأ على ساحات الصراع من تطورات ، كل هذه تحسب بدقة عند الانتقال الى حدود جديدة ... وبموجب هذه الرؤية ، فان زحزحة الحدود باي اتجاه لا يعني فقدان الطرف المتزحزح ،ميزة الهجوم او فقدان المبادرة عند الشروع بالمواجهة من مواقع جديدة ... فما دامت المصالح متغيرّة فان العلاقات السياسية بموجب هذا المنطق متغيرّة ايضاً ، ولبوسها في كل مرحلة يأخذ الشكل والاخراج الذي تأخذه المصالح . ولهذا يصح القول : بان العولمة

السياسية ذراع قوي جداً يستخدمه الاقوياء لخدمة اهدافهم العليا ... وهي في الشق المهم منها اقتصادية.

الدولة القومية والمجال العولمي الجديد

ان العولمة ظاهرة تاريخية تبلورت عملياً نهاية القرن العشرين ، فهي حصيلة موضوعية للتطور الذي حدث في قوى الانتاج وبالتحديد التطور التقني – العلمي الذي حدث في العقود الاخيرة من القرن الماضي والذي توضح من خلال التطور المتنامي في مجال الاتصالات وشبكات الانترنيت وفي مجال الالكترونيات والحاسبات وغيرها . وهي بهذا لها ادواتها ووسائلها وعناصرها وميكانيزماتها ... انها تؤسس لتاريخ عولمي جديد[١٤] . والعولمة فوق كل هذا نتاج التطور التاريخي المادي للرأسمالية العالمية ، وقد سعت منذ البداية لعالمية السوق فوقع التناقض بين عالمية واقليمية السياسة ، كون السياسة بالضرورة اقليمية تحدها حدود الدولة الاقليمية ومصالحها وحدود السيادة الوطنية والقومية ... ولذلك كان التناقض الاساس للرأسمالية هو مع الدولة القومية والقيود التي تضعها في التعامل التجاري والاقتصادي والثقافي والسياسي داخل حدودها الاقليمية حيث تمارس سيادتها.

وعلى هذا الاساس ، اصبحت الدولة القومية عائقاً امام مقتضيات ايجاد مجال عولمي يستوعب مصالح الرأسمالية العالمية ويحقق لها شروط تقسيم العالم الى كانتونات اقتصادية لتحقيق ما يمكن تحقيقه من توسيع اسواق الاستهلاك العالمية وتوحيد الانظمة القانونية والمالية التي تحكمها . وطبقاً لمعايير المصالح اصبح من الضروري اقصاء الدولة القومية ، وفتح حدود الدول بمقتضى آليات السوق الجديدة . وقد انعش الاتجاه الاخير في آليات عمل الاسواق العالمية ، ظهور الشركات متعددة الجنسية والانتقال الى مرحلة عالمية الانتاج (انظر الشكل ٢) ، وتنامي الاندماج الاقتصادي بين المجموعات الدولية والاقليمية على خلفية التطور الذي احدثته ثورة المعلومات والاتصالات.

ان اخفاق الدول النامية في جهودها لتحقيق التنمية ، وتفاقم مشكلاتها من مديونية وفقر وبيئة غير مستقرة سياسياً كل ذلك يدفع الى السعي لقبول الاندماج بالسوق الرأسمالية العالمية ، حيث تعاني الدول النامية نت ديون (وما ينجم عنها من شروط وفوائد مقيدة للاستقلالية) ... مما يصعب معه تحديد اي الانماط الانتاجية مسيطر عليها ... ومع ما تتلقاه من صدمات اقتصادية ومالية ونقدية ناجمة عن الازمات في البلدان المتقدمة ، وفشل التنمية في اغلب هذه الدول وتذبذبها بين النزعات الاشتراكية القومية وبين الحفاظ على الروابط مع المراكز المتحكمة في عصب التجارة والمال بالعالم . كل ذلك يجعل جنوحها في اطار ما نصطلح عليه ((بالحدود السديمية للمصالح)) حيث تختفي الحدود الحقيقية ، وتجد هذا الدول نفسها في اطار مناهج اقتصادية عولمية ونهب ثرواتها ومصادر قوتها.

ان المجال العولمي الجديد الذي تمثله الشركات متعددة الجنسية ، اجهز على كل ما تبقى من مفاهيم الدولة القومية ، وبات التفكير بالمصالح القومية مما لا

عولمة الشركات المتعددة الجنسية المعروفة
www.khayma.com/rachidgeo
Gillette
Marlboro
CAFE
SAMSUNG
NOKIA

شكل رقم (٢)

ينسجم مع منهج السوق في مفاهيم العولمة ... واصبحنا امام حدود هلامية جديدة ذات قدرة عالية على التمدد ... حدود تعكس رغبات القوى الرأسمالية الكبرى في صياغة مستقبل العلاقات الدولية (انظر الشكل ١)

دول الشمال ودول الجنوب والحدود السديمية للمصالح

من الامور المعروفة ، بان المرحلة الاستعمارية التي دشنتها دول اوربا الغربية، بدأت وبشكل واضح جداً بعد الثورة الصناعية وتفاقم حاجة البلدان الصناعية الى المواد الاولية لادامة تشغيل ماكنتها الصناعية الضخمة ... واستمرت علاقات النهب المنظم لثروات الدول الفقيرة ، يؤشر لمرحلة لم تعرفها الانسانية من قبل ... علاقات ميَّزتها صفة الاستغلال والنهب وفرض القوة .

هكذا انتهت مرحلة علاقات القوى الاستعمارية القائمة على الاحتلال المباشر وكسر ارادة الشعوب الفقيرة بالقوة الغاشمة والقهر ، ليدخل العالم في اطار مفاهيم جديدة برزت من خلالها الامبريالية لتمثل الصيغة المناسبة لبناء الاطر المطلوبة لعلاقات القوى غير المتكافئة بين دول العالم ، واضحى العالم منقسماً بين شمال وجنوب(انظر الشكل ٣) ... شمال صناعي متقدم يمتلك كل وسائل التكنولوجيا ومناهجها وكل ادوات القوة التي تتضمنها ، وجنوب متخلف لايملك القدرة حتى على اعالة شعوبه . وقد جاءت المفاهيم الخاصة بالعولمة لتشكل الحلول المنطقية والتصريف العقلاني لازمة الرأسمالية الجديدة في علاقاتها بدول العالم والنامية بالتحديد ... وبموجب ذلك تم الترويج لما سينتظر هذه الشعوب من نقله نوعية في اوضاعها الاقتصادية ومن توسيع لقاعدة الديموقراطية.

في ظل علاقات المصالح العولمية بين دول الشمال ودول الجنوب ، لم تحصد الاخيرة سوى المزيد من الازمات والانتكاسات الاقتصادية فزدات مديونياتها وتعمق فقر ابناءها وتخلخل بناءها السياسي مما دفعها الى السعي لقبول الاندماج بالسوق الرأسمالية العالمية[١٥] . كما اخذت تتلقى صدمات اقتصادية ومالية ونقدية ناجمة عن الازمات التي تمر بها البلدان المتقــدمة وبدرجة تفوق مايصـيب البلــدان

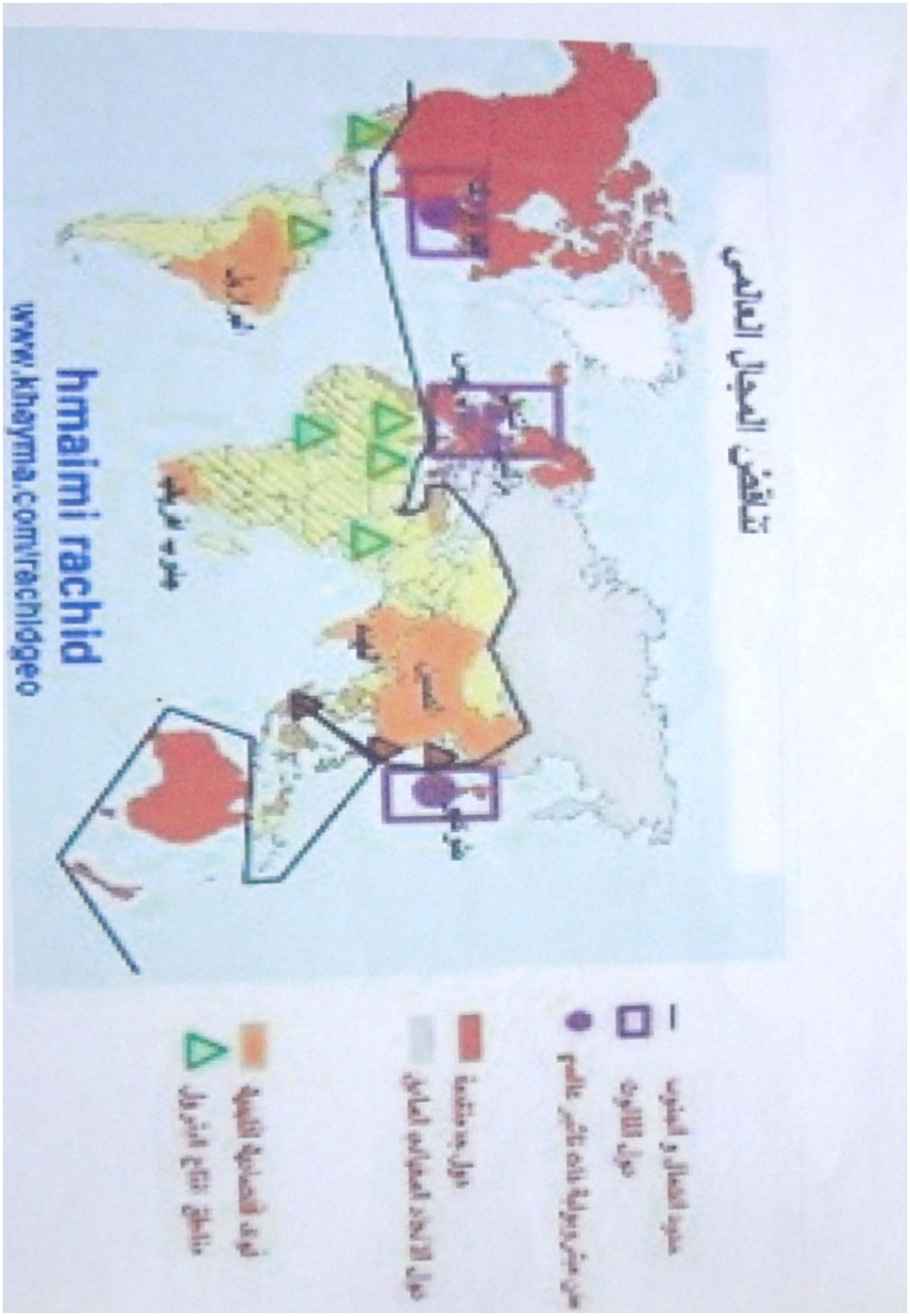
تناقض المجال العالمي
hmaimi rachid
www.khayma.com/rachidgeo

شكل رقم (٣)

المتقدمة نفسها ... وقد جلبت تبعيها للاقتصاد الرأسمالي والشركات العملاقة (كأسواق مستهلكة بالدرجة الاولى) ، وكونها مصادر توريد للمواد الاولية الرخيصة، سيطرة شبة كاملة على سياسات التنمية المحلية ، وتهديد قوي لاستقلالها السياسي ... كما ان ازمات البطالة التي تعاني منها هذه البلدان هي الاخرى ستتعمق بسبب عدم امكانية هذه البلدان من توفير فرص عمل حقيقية ، بسبب الاختلالات الهيكلية لاقتصاداتها وتدهور حجم الاستثمار فيها .

وبموجب منطق علاقات المصالح العولمية بين دول الشمال ودول الجنوب وضخامة ما يتم انتزاعه من مصادر قوة الجنوب ، وحجم التخريب الذي نالها من جراء سياسات النهب المنظم والمبرمج لثرواتها ، اصبح من الضروري التعرف على حدود المصالح بموجب منطق الاستلاب هذا ... وبما ان الاهداف الاقتصادية طبقاً لمنطق العولمة ، اهداف انشطارية تولدية ، فانه ليصعب كثيراً تحديد حدوداً واضحة لذلك ونكون عندئذ امام حدود سديمية لمصالح تلك القوى تمتلك قدر عالي من المرونة والتمدد مما يجعلنا امام فكرة المصالح المتمددة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً وحضارياً ، الامر الذي يضيف المزيد من الغموض على العولمة وغاياتها القريبة والبعيدة ، ويجعل ساحات الصراع مفتوحة لكل الاحتمالات بما فيها الحروب الاقليمية والكونية .

ان استمرار ظاهرة العولمة والهيمنة الامريكية على النظام العالمي وتصاعدها مستقبلاً ، مرهون بعدد من المتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية المستقبلية ، وكذلك بالتعددية القطبية القادمة والمؤكدة في اغلب الاحتمالات . فهل ان وجه العالم سيتغير بولادة منطق جديد للمصالح وادارتها على مستوى البلدان والعالم ؟ ... هذا ما يمكن ان نتلقى الاجابة الكاملة عنه خلال النصف الثاني من هذا القرن عندما تنتهي مرحلة النفط ، والكثير من محركات الصراعات الحالية ، ونبدأ بمرحلة جديدة ستتغير معها الكثير من السياسات والمصالح التي تقف وراءها .

فكما هُزمت فكرة المجال الحيوي الالماني وانتهت بتغير وجه العالم ، فان العولمة (من زاوية المفاهيم الغربية والامريكية) ستنتهي بعالم اكثر توازناً واعتدلاً ،

بفهم المصالح والعلاقات بين شعوب العالم ، علاقات حوار الحضارات والمستقبل الاكثر اماناً ورخاءً للإنسانية .

مصادر البحث

١. الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، حالات فوضى : الاثار الاجتماعية للعولمة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٧.
٢. برهان غليون ، و سمير أمين ، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة ، دار الفكر، دمشق ، ١٩٩٩.
٣. بشار عزمي وآخرون ، العرب والعولمة ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧ ، بيروت ١٩٩٨.
٤. بشير الزعبي و امين خليفان ، العولمة والخصوصية الثقافية العربية ، ورقة عمل مقدمة عام ١٩٩٩ .
٥. سعد جاسم محمد،سياسة بناء القوة في المفهوم الصهيوني،اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد ، كلية الاداب ، ١٩٨٥.
٦. سمير امين ، موقع الوطن العربي في النظام العالمي، مجلة المستقبل العربي، العدد١ و ٢ / ١٩٩٥.
٧. شفيق الطاهر ، العولمة واحتمالات المستقبل ، مجلة دراسات ، العدد الاول ، ١٩٩٩.
٨. صادق جلال العظم ، ماهي العولمة ، ورقة بحثية ، تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٩٦ م.
٩. عبد الاله بلقزيز ، العولمة والهوية الثقافية (عولمة الثقافة ام ثقافة العولمة)، مجلة المستقبل العربي ، العدد٢٣٤ ،١٩٩٨.
١٠. عبدالله عامر الهمالي ، اسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته ، ط١ ، منشورات جامعة قاريونس ، ١٩٨٨.

١١. علي حرب ، حديث النهايات ، فتوحات العولمة ومأزق الهوية ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ٢٠٠٠ م.
١٢. ليث عبد الحسن جواد ، المضامين الاجتماعية للعولمة ، مجلة دراسات ، السنة الاولى ، العدد الرابع ، ١٩٩٩.
١٣. محسن احمد الخضيري ((العولمة)) مقدمة في فكر واقتصاد وادارة عصر اللادولة ، مجموعة النيل العربية للنشر ، ط ١.
١٤. مصرف ليبيا المركزي ، العولمة وبديلها واثرها على البلدان النامية ، النشرة الاقتصادية ، الجلد ٤٠ ، ٢٠٠٠م .
١٥. محمد طاقة ، العولمة الاقتصادية , مطبعة السطور ، بغداد ، ٢٠٠١ م
١٦. محمود خالد المسافر ، العولمة الاقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢م، ط١.
١٧. نافع ناصر القصاب واخرون ، الجغرافية السياسية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٢ .
١٨. نداء مطر صادق ، العولمة واختراق السيادة ، مجلة دراسات ، السنة الاولى ، العدد الرابع ، ١٩٩٩ .
19. Scott, Allen. J. 1998 .Regions and the world Economy, Oxford: Oxford University Press.

الهوامش :

(١)للمزيد من الاطلاع حول اتساع اهتمام الباحثين العرب بموضوع العولمة راجع :-

١. سمير امين ، موقع الوطن العربي في النظام العالمي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد١ و ٢ / ١٩٩٥.

٢. د.بشير الزعبي ، امين خليفان ، العولمة والخصوصية الثقافية العربية ، ورقة عمل مقدمة عام ١٩٩٩ .

٣. صادق جلال العظم ، ماهي العولمة ، ورقة بحثية ، تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٩٦ م.

(٢) ليث عبد الحسن جواد ، المضامين الاجتماعية للعولمة ، مجلة دراسات ، السنة الاولى ، العدد الرابع ، ١٩٩٩ ، ص٤٦ .

(٣) نداء مطر صادق ، العولمة واختراق السيادة ، مجلة دراسات ، السنة الاولى ، العدد الرابع ، ١٩٩٩ ، ص٦٠.

(٤) شفيق الطاهر ، العولمة واحتمالات المستقبل ، مجلة دراسات ، العدد الاول ، ١٩٩٩ , صص ٧ – ١١ .

(٥) عبد الاله بلقزيز ، العولمة والهوية الثقافية (عولمة الثقافة ام ثقافة العولمة) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد٢٣٤ ،١٩٩٨،ص ص ٩١ – ٩٩.

(٦) د. محسن احمد الخضيري ((العولمة)) مقدمة في فكر واقتصاد وادارة عصر اللادولة ، ط ١ ، مجموعة النيل العربية للنشر ، ص ص ١٥ – ٢٧ .

(٧)د.عبدالله عامر الهمالي ، اسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته ، ط١ ، منشورات جامعة قاريونس ، ١٩٨٨ ، ص ص ٢٦ – ٢٨.

*[٨]للمزيد من الاطلاع راجع :

١. د. نافع ناصر القصاب واخرون ، الجغرافية السياسية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٢ ص٣٦٩.

٢.سعد جاسم محمد ،سياسة بناء القوة في المفهوم الصهيوني،اطروحة دكتواره (غير منشورة)، جامعة بغداد ، كلية الاداب ، ١٩٨٥.

٣ حول الآثار السلبية للعولمة انظر:

مصرف ليبيا المركزي ، العولمة وبديلها واثرها على البلدان النامية ، النشرة الاقتصادية ، الجلد ٤٠ .

وايضاً : الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، حالات فوضى : الاثار الاجتماعية للعولمة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٧.

* قد يبدو للمتلقي باننا نحاول ان نردد نظريات قديمة اصبحت في اطار ما يعرف بالنظريات الكلاسيكية بحكم تقدم السياسة ومناهج الحرب ، الا ان موضوع العولمة يفترق عن ذلك ، حيث نجد انفسنا وكأننا امام صياغة جديدة لمنطق النظريات القديمة ولكن بموجب التغير الكبير في آليات السياسة والصراع الدولي ومحركاته.

(١٠) د.محمود خالد المسافر ، العولمة الاقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ م ، ط١ ، ص٨٨.

(١١) بشار عزمي وآخرون ، العرب والعولمة ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧ ، بيروت١٩٩٨ ، ص ص ٦٩ – ٧٠ .

(١٢) د. برهان غليون ، و د.سمير أمين ، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٩ ، ص ٣٧ .

(*) Scott , Allen . J . 1998 .Regions and the world Economy , Oxford : Oxford University Press.

[١٣] د. علي حرب ، حديث النهايات ، فتوحات العولمة ومأزق الهوية ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ٢٠٠٠ م، ص ١٠١.

[١٤] د. محمد طاقة ، العولمة الاقتصادية , مطبعة السطور ، بغداد ، ٢٠٠١ م ، ط١ ، ص٢٩.

[١٥] نفس المصدر ، ص ٥٠ .